السادة الأساتذة والزملاء الأفاضل/ أعضاء اللجنة الاشرافية لإبداء الرأى بالمعهد

تحية طيبة وبعد،،،،

نحيط سيادتكم علماً بأهم القضايا التى أثيرت على الساحة المحلية خلال الفترة (25 – 31 مارس) لسنة 2017 نوردها على النحو التالى:

أولاً: المستجدات المتعلقة بالسياسة النقدية:

1) **قررت لجنة السياسة النقدية** بالبنك المركزي المصري برئاسة طارق عامر، الإبقاء علي أسعار الفائدة للإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى 14.75% و15.75% على التوالي، **كما قررت لجنة السياسة النقدية**، الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند 15.25% والإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند 15.75%. **(بوابة أخبار اليوم، 2017/3/30).**

2) أعلنت ليلى المقدم، الممثل المقيم للبنك الأفريقي للتنمية في مصر يوم الخميس الماضى، أن مصر ستتسلم الشريحة الثانية بقيمة 500 مليون دولار من قرض بإجمالي 1.5 مليار دولار، خلال الأسبوع المقبل **(جريدة المال، 2017/3/30).**

ثانياً: المستجدات المتعلقة بالسياسة المالية :

1) استعرضت المجموعة الوزارية الاقتصادية **مشروع الموازنة الجديدة للعام المالى 2018/2017 وذلك خلال اجتماعها يوم الأثنين 2017/3/27**، برئاسة رئيس مجلس الوزراء، حيث أكد رئيس الوزراء على ما تتضمنه الموازنة الجديدة من استكمال خطوات برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، حيث تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من الضبط المالي لكافة بنود الموازنة من خلال زيادة الإيرادات وخفض معدلات العجز والدين العام وترشيد الإنفاق العام عبر زيادة كفاءته وإعادة ترتيب أولوياته والتوسع في الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية، وزيادة المخصصات في بنود الصحة والتعليم والبحث العلمي.

هذا وقد وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه رقم (68) بتاريخ 2017/3/29 **على مشروع الموازنة العامة والخطة الاستثمارية للدولة للعام المالي 2018/2017**، وإرسالها لمجلس النواب لمناقشتها تمهيداً لإقرارها. **(الموقع الالكترونى لمجلس الوزراء فى 27 و29مارس 2017).**

2) كشف نائب وزير المالية للسياسات المالية عن استهداف الموازنة العامة للعام المالى 2018/2017 تحقيق فائض أولى قبل خصم الفوائد بنحو 11 مليار جنيه وهو بداية لأخذ العجز الكلى والدين العام لاتجاه نزولى، إلى جانب تحقيق ايرادات من قناة السويس بقيمة 66 مليار جنيه تمثل 70% من إيرادات القناة المتوقعة العام المقبل. كما تستهدف الموازنة أيضا 8 مليار جنيه فوائض من البنوك العامة و5 مليار جنيه من الهيئات الاقتصادية و24 مليار جنيه من الصناديق والحسابات الخاصة و6 مليار جنيه من برنامج الطروحات العامة.. **(اليوم السابع، 2017/3/30).**

3) قال عمرو الجارحي وزير المالية، إن حجم الموازنة العامة يبلغ نحو 1.2 تريليون جنيه، وأن معدلات الأجور في الموازنة الجديدة تبلغ نحو 240 مليار جنيه. وأشار الوزير إلى أنه يوجد لدينا رغبة لزيادة معدلات النمو، كما أننا نستهدف المحافظة على الحماية الاجتماعية من خلال البرامج الحكومية. **(جريدة أخبار اليوم، 2017/3/30).**

4) أعلن نائب وزير المالية للسياسات الكلية، إن دعم الصادرات خلال العام المالى المقبل سيتم تثبيته عند نفس مستويات العام المالى الحالى البالغة 2.6 مليار جنيه. **(جريدة البورصة، 2017/3/30).**

5) أصدر عمرو الجارحى، وزير المالية يوم الأربعاء الماضى، القرار رقم (92) لسنة 2017 بشأن اعتماد فروق تدبير العملة الأجنبية عند تحديد وعاء ضريبة الدخل عن عام 2016. وأوضح "الجارحى"، أن القرار يتضمن تقسيم نسبة فرق العملة خلال العام الماضى على ثلاث فترات عند تحديد وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية بحسب الأحوال عن عام 2016، وأن نسبة التغيير فى فروق الأسعار الناتجة عن تدبير العملات الأجنبية خلال الفترة من يناير حتى يونيو 2016 تمثل 15% وخلال الفترة من يوليو حتى سبتمبر 2016 تمثل نسبة التغيير 40% وخلال شهر أكتوبر 2016 تمثل نسبة التغيير 60%.**(اليوم السابع، 29 /2017/3).**

6) أعلن نائب وزير المالية للسياسات الضريبية إن مشروع القانون الذي أعدته الحكومة **للإجراءات الضريبية الموحدة** سيصل مجلس النواب قريباً. وأشار إلى أن مشروع القانون سيُعيد النظر في عدد من الموضوعات، أهمها كيفية هيكلة مصلحة الضرائب، والنص على تشكيل مجلس أعلى للضرائب. **(جريدة أخبار اليوم، 2017/3/28).**

7) عقدت لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب اجتماعاً يوم الأثنين الماضى، لمناقشة اقتراح مقدم من أحد النواب بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 91 لسنة 2005 بشأن قانون الضريبة على الدخل. **(موقع مجلس النواب، 2017/3/27).**

وكان مجلس الوزراء فى اجتماعه رقم (67) بتاريخ 2017/3/21، قد وافق على مشروع قانون بتعديل بعض احكام ذلك القانون، وكذلك قانون الضريبة على الدمغة الصادر بالقانون رقم 111 لسنة 1980، في ضوء السياسة الضريبية التي تنتهجها الحكومة بهدف تحقيق العدالة الضريبية وتحميل كل ممول بالعبء الضريبي الذى يتناسب مع مقدرته على الدفع. **(الموقع الالكترونى لمجلس الوزراء فى 2017/3/21).**

ثالثاً: المستجدات المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية

أعلن وزير التجارة والصناعة، إن الوزارة بصدد نشاء هيئة عامة للتنمية الصناعية سيكون من ضمن مهامها تسعير الأراضي بسعر صناعي وليس تجاريًا، مشيرًا في الوقت نفسه إلى الانتهاء من إنشاء هيئة للمشروعات الصغيرة في مايو المقبل. **(بوابة الأهرام، 2017/3/28).**

رابعاً: المستجدات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية لمصر

عقدت اللجنة الوزارية العليا لمياه النيل اجتماعا يوم السبت الماضى (25مارس) برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وبحضور وزيرى الخارجية والرى. وقد تناولت اللجنة **سبل تنمية التعاون مع دول حون النيل فى عدد من المجالات الاقتصادية والدخول فى مشروعات** تفعيلا لنتائج اللقاءات

والزيارات المتبادلة التى تمت مؤخرا بين السيد رئيس الجمهورية وعدد من رؤساء دول حوض النيل. **(موقع مجلس الوزراء، 2017/3/25)**.

خامساً: مستجدات أخرى:

1) شهد رئيس مجلس الوزراء يوم الأثنين الماضى بمقر هيئة الاستثمار، مراسم توقيع 4 اتفاقيات بقيمة 259 مليون يورو في مجالات الطاقة والصرف الصحى والصحة، وذلك بين وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، والمديرة التنفيذية للعمليات بالوكالة الفرنسية للتنمية، وسفير فرنسا لدى القاهرة، وذلك بحضور وزير الصحة، وكذلك مديرة منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالوكالة الفرنسية للتنمية، ومديرة مكتب الوكالة في القاهرة. **(موقع مجلس الوزراء، 2017/3/27)**.

2) أعلنت وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، إن مجلس الوزراء قد وافق على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وسترسل إلى الرئيس، ثم البرلمان قبل 31 مارس الجاري (وفقا للدستور)، وأضافت أن خطة التنمية تستهدف معدل النمو يصل إلى 4.6%، وهو معدل متحفظ، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد للمصري وعدم تحقيق معدل النمو خلال العام الماضي الذى قدر بحوالى 5.2%. **(جريدة الشروق، 2017/3/29)**.

مع خالص التقدير والاحترام

تحريراً فى 2017/3/31

مقدمه لسيادتكم:

د/ أحمد رشاد الشربينى

د/ أحمد سليمان محمد